الفصـــل السادس

السياســـة الجنائيـــة وعلم الاجـرام

ـ ان علاقة علم الاجـرام بالسياسة الجنـائية مثل عـلاقة الاقتصـاد بالاقتصاد السياسى ومثل علاقة الكيمياء والطبيعة للتكنولوجيا ومثل علاقة الفسيولوجيا (عـلم وظائف الاعضـــاء) والتشريـــع وعـــلم الصيـــدلة (الفارماكولوجى) للطب ٠

بهذه المقدمة يقدم استاذ القانون الجنائى وعلم الاجرام الهولندى جاكوب فان بيميلان Jacob M. VAN BEMMELEN واحد المتخصصين فى دراسة هذا الموضوع تصوره للعلاقة بين علم الاجرام والسياسة الجنائية (١) ٠

ورغم أهمية هذا الموضوع المتولدة عن وجـود روابط معقدة ومتعددة بين النظامين ـ الا أننا نلحظ ندرة المعالجين لهذا الموضوع ٠

على أية حال أن التشبيهات المتقدمة وان كانت قريبة الى الواقع الا انه يشوبها عيب عدم الدقة ٠

ولهذا يجدر بنا أن وضح بدقة ضوابط الروابط بين النظامين ٠

ـ وفى البداية يجدر بنا أن نقـرر أن السياسة الجنائية تعتمـد على

---

(١) أنظر

Jacob M. VAN BEMMELEN - Les rapport de la criminologie et de la politique criminelleRev. Sc. crim. 1963-p. 467-p. 480.

علم الاجرام فى الوصول الى نتائج سليمة ، ومن ثم فالمعطيات التى تقدمها دراسات الجريمة ذات الطابع العلمى أى دراسات علم الاجرام تقدم قاعدة السياسة الجنائية ، وهذا مايبدو من الاستعراض النظرى لمسألة العلاقة بين السياسة الجنائية وعلم الاجرام ٠

ولكن من الناحية العلمية لا يغنى العلم عن الفن فى اعداد علم متكامل بمعنى أن الجوانب العلمية لعلم الاجرام بدون الاستفادة من **فنية السياسة الجنائية** لا تحقق الهدف المنشود فى مواجهة الجريمة ٠ فعلم بدون فن لايجدى حتى فى أشد المسائل علمية مثل الطب ٠ وفى النطاق الاقتصادى أو الاجتماعى أو القانونى نجد نفس الشىء أى أن الممارسة الفنية لابد منها لتطبيق النظريات العلمية ٠ بهذه الصورة يتضح لنا وجود روابط متبادلة من جانب المادتين ، ووجود تأثيرات لكلا منها على الآخر ٠

ـ اذا ما تركنا هذه النقطة الاساسية كمدخل لدراسة الروابط وجب علينا أن نهتم بالبعد التاريخى فى هذه المسألة ، وبالنظر الى تاريخ الجريمة نلاحظ أن السياسة الجنائية باعتبارها فن مواجهة الجريمة أقدم فى النشأة من علم الاجرام ٠ بل أن علم الاجرام الحديث لم يظهر ـ رغم وجود كتابات نظرية فى هذا المقام فى القارة الاوربية منذ قدماء فلاسفة اليونان ولدى سان توماس الاكوينى Saint Thomas D'Aquin وعند توماس مور Thomas More الا فى عام ١٨٣٠ حسبما يرى البعض (١) مع كتابات جيرى وكيتلية GUERRY QUETELE فى صورة دراسات جنائية بعد أن كانت تأخذ صورة دراسات جنائية ـ نفسية على يد بينل PINEL ، وايسكيرول ESQUIROL قبل ذلك بقليل ٠

ولكن فى البداية لم تكن نتائج أو اكتشافات علم الاجرام يمكن أن تستخدم أو تفيد فى دفع عجلة السياسة الجنائية ٠ وهذا الامر لم يكن يثير أى دهشة لان ظاهرة الاجرام ظاهرة مركبة بطبيعتها Phénomene complexe وبالتالى كان لابد من الالمام بكل وليس ببعض أسبابها ٠

ولكن كانت لكتابات « كيتليه » مثلا أثرا فى توضيح العوامل الاجتماعية

---

(١) انظر J.M.V. BEMMELEN — op. cit. p. 468.

الى جرار العوامل الفردية التى تؤدى الى حدوث الجرائم • ولقد نجم عن هذا الأمر ظهور حقيقة هامة تفيد رجل السياسة الجنائية الا وهى « أن لكل مجتمع **صورة الاجرامية** » • وبهذه الملاحظة يسهل على رجل السياسة الجنائية وضع الوسائل الفعالة للقضاء على الاجرام بوجه عام طالما عرف صور الاجرام الاشد خطورة فى مجتمعه ـ ولقد أكد لاكاسانية LACASSAGNE القاعدة « لكل مجتمع صوره الاجرامية » التى توصل اليها من قبله بخمسون عاما كيتليه QUETELET

أما من جهة اعتبار الجريمة « مرض » أى مقارنة الجريمة « بالمرض » فان هذه المقارنة تعد مقارنة غير صحيحة أو واهية boiteuse لجملة اسباب نسوق منها ان الجريمة هـى **تصرف** acte فى حين أن المرض **وضع معين أو حالة معينة** تمس الجسد أو الروح الانسانية • وفى الواقع حينما نقرر أن الجريمة مرض فاننا لانقصد بذلك الجريمة • وانما نقصد بذلك اسبابهـا ـ اذ أن أسباب الجريمة قد تكون حالات مرضية • فكثيرا مايكون خلف جرائم معينة وجود امراض معينة تصيب المجرم فى بدنه أو فى نفسه مثـل الشيزفرانيا schizophrénie والصرع épilepsie والهستيريا hysterie • ومن جهة أخرى توجد احوال اجتماعية تكن وراء زيادة الاجرام مثل : الحروب ـ الازمات الاقتصادية ـ الاسر المتفككة • واخيرا ، مما يوضح أختلاف الجريمة عن المرض: أن الجريمة **تصرف ارادى** لانها تصرف انسان فى حين أن المرض **حالة أو وضع غير ارادى** involontaire حتى فى الجرائم غير العمدية فهناك ارادة النشاط ـ وأن كان الاهمال فى ذاته حينما يتم يكون وراء مرض معينة مثل السرحان أو اللامبالاة فى التصرفات بالنتائج الوخيمة • ولكن هـذا التحليل لا يحول دون أن « الجريمة » قد تحدث « كالمرض » أى كالوبال أى كالشر الذى لايستطيع المجرم الوقوف أمامه ـ وبوجه عام أيضا يمكن القول أنه لايوجد انسان يريد أن يكون مجرما 'N'est pas criminel qui veut'

ومع ذلك يجب الا نعتبـر الجريمة مرض وانمـا يجب أن تعتبر **نتيجـة** أو ظاهرة ثانوية لمرض مثل اضطراب الحركة أو التصرف ataxie فى حالة مرض

الحمى La fièvre • فضلا عن أن الانسان ـ كما هو معلوم ـ يقـاوم مقاومة عنيفة الظروف الاجتماعية القاسية أو المرض النفسى الذى يعتريه حتى لا يقع فى المحظور •

ـ من كل ما تقدم يتضح السبب فى عدم فاعلية علم الاجرام فى خدمة السياسة الجنائية فى الماضى •

ولا يدحض فى هذا القول ـ حسب رأى البعض (١) ـ الرد بأن الفهم العميق لاسبب الاجـرام اى الدراسات الكريمونولوجية كانت وراء انسـانية المعاملات العقابية أى تعديل السياسات الجنائية فى مجال العقوبات •

اذ أن البعض يعتقد أن دراسات علم الاجرام لم تقدم حتى الان نتـائج مباشرة يمـكن تطبيقها فعـلا ، وأن الاحساس بالعقـاب يعد احساسا عميقا ودفينا فى النفس البشرية ويسبق وجود علم الاجرام ولا يمكن لعلم الاجرام ان يتغلب عليه •

ـ هذه النظرة ـ التى يمكن أن نطلق عليها مصطلح النظرة التشاؤمية ـ لا يجب أن تؤثر فى موقفنا المحايد فى النظرة الى العلاقة أو العلاقات الممكن أن تتحقق بين السياسة الجنائية وعلم الاجرام • ومع ذلك تستوجب الامانة العلمية أن نقدم وجهة نظر القائلين بوجود نوع من التعارض بين علم الاجرام وعلم السياسة الجنائية بالكامل • ويذهب هؤلاء المعارضين الى القول بأن التعارض ملحوظ فى المسائل الاتية :

١ ـ مسألة صعوبة فهم أو استحالة الاستجابة لمنطق علم الاجرام فى مجال السياسة الجنائية : اذ أن منطق علم الاجرام يوصل الى حتمية اعطاء المجرم معاملة متميزة عن معاملة الفقير المحتاج للرعاية • هنا الاخذ بمنطق علم الاجرام يؤدى الى تبنى سياسة اجرامية قد تساعد فى تفشى الاجرام لا فى التقليل منه طالما أن الفقير الشريف لا يحظى بمعالجة وبرعاية المجرم الدنىء •

---

(١) أنظر J.M. BEMMELLEN, op. cit.,

٢ ـ أن منطق علم الاجرام قد يؤدى فى التفريد العقابى الى نتائج شاذة (١) لأنه وفقا لعلوم الاجرام ـ المعالجة أو العلاجات التى يكون لها أثر فى اصلاح المجرم تحتاج الى وقت طويل والى جهود كثيرة ، ووفقا لمعايير **السياسة الشرعية الجنائية** لا يكون للدولة الحق فى اخضاع الفرد الى هذه المعالجة أو تلك المعالجات ونفس الامر نجده فى الحالة العكسية حينما نكون بصدد جريمة جسيمة ولكن يكفى لمواجهة مرتكبها وفقا لعلم الاجرام أن نخضعه لعلاج قصير (كما فى حالة القتل العاطفى حيث من الثابت فيها أن المجرم لن يعود للجريمة مرة اخرى) فى حين أنه يجب وفقا للسياسة الشرعية الجنائية ـ أن يخضع لعقاب جسيم متناسب مع جسامة الجرم ٠

٣ ـ سبب أخير لوجود تناقضية بين علم الاجرام والسياسة الجنائية هو صعوبة تعريف وتحديد هذين النظامين ٠ ولكن يعترف الباحثين بأن هذه النقطة ليست نقطة هامة ولا مؤثرة فى أبراز التناقض بين السياسة الجنائية وعلم الاجرام ، على أساس أن ماهية الجريمة فى مجتمع ما ، سؤال يسهل الاجابة عليه فالسرقة والنصب وهتك العرض والقتل والحريق العمد تعد جرائم بلا خلاف بين الشراح فى أى بلد فى العالم المتمدين المعاصر ٠ واذا كان هناك تزايد فى التشريع الجنائى فانما هو تزايد فى صور تدور حول تلك الانماط الاجرامية الكبرى : جرائم النفس ـ المال ـ الشرف الدين ـ العقل ٠٠ الخ ٠

ومن ثم فمشكلة صعوبة التعريف ليست فى حقيقة الأمر مشكلة ملحة أو لها أبعاد خطيرة كما يعتقد البعض ٠ أما عن مشكلة حدود او تحديد السياسة الجنائية فالواقع أنها تولدت من انقسام الرأى بصددها بمعنى هل هى قاصرة على **الوقاية** من الجريمة أم تمتد لتشمل **المواجهة أو العقاب** ؟

أو بمعنى آخر هل يدخل فيها البحث فى ايجاد تدابير ولو ذات طبيعة اقتصادية أو اجتماعية لمواجهة المجرم بعد ارتكابه للجريمة ؟ وبناء على

---

(١) أنظر

M. ANCEL - op. cit. — Rev. pén. suiss. 1959, vol. 75, p. 187 p. 198 (article dédie à Oscar Adolf Germann).

الاجابة تظهر آراء البعض التى تميل الى القول بأن السياسة الجنائية لاحدود لها ـ فهى لا تقتصر على الوقاية من الجريمة ولا تقتصر على الوقاية والعقاب وانما تمتد لتشمل أى نطاق آخر ولو اجتماعى أو اقتصادى ٠

والمشكلة حتى عند من يحددها فى مجال « الوقاية » قد تخرج بهذا عن نطاق القانون الجنائى أى قد تخرج السياسة الجنائية لعلوم أخرى (مثل الاقتصاد أو السياسة أو علم الاجتماع ٠٠ الخ) فمثلا لمواجهة اجرام الاحداث تقتضى السياسة الجنائية أن نخرج بتدابير تساعد فى القضاء على اسباب انحراف الاحداث (مثل تفكك الحب الاسرى أو عدم فهم الاباء للابناء) أى أنه يجب على السياسة الجنائية أن تتـدخل ، ولو أننا بصدد acte criminel تصرف أجرامى (أى بعيدا عن نطاق علم الاجرام) ٠ ومن جهة أخرى يكون القصد من هذه السياسة ذات الطابع الاجتماعى لا الوقاية ولا تجنب الجرائم (كما فى علم الاجرام) وانما الوقاية من حدوث أى مرض من الامراض العصبية لدى الحدث ٠

هذا العمل الوقائى من قبيل السياسة الاجتماعية لا الجنائية الصرفة ومع ذلك فهو أمر ضرورى يضاف الى تحديد لنطاق السياسة الجنائية ٠

ـ ايا كانت قيمة هذه الآراء فمن الثابت أن هناك أزمة ثقة أو مشكلة بين علم الاجرام والسياسة الجنائية : اذ أنه رغم وضوح سوء نظام السجن (أبرز الانظمة العقابية فى الفكر المعاصر) بناء على دراسات علم الاجـرام ، الا أن السياسة الجنائية لا تزال متشككة فى سلامة هذه النتائج ٠ بل أن حتى مجرد تغيير مبانى المؤسسات العقابية لا يطرأ عليها أى تغيير يناسب نتائج علم الاجرام ٠

لهذا نأمل أن تطبق نتائج علم الاجرام بصورة واقعية لدى رجال السياسة الجنائية (١) ٠

---

(١) أنظر J.M.V. BEMMELEN — op. cit. p. 480.